القسَم بالعَمر بين اللغويّين والنحويّين والفقهاء

د. حاتم محمد محمد مصطفى

قسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم، جامعة المنيا
hatimmustafa2@gmail.com

المستخلص:

استهدف البحث استجلاء مسألة القسَم بالعَمر تأصيلًا وتحليلًا بين علماء اللغة والنحو والفقه، وبيان تكامل العلوم الثلاثة في النظر إلى هذه المسألة، والتمييز بين صيغها المختلفة تركيبيًّا ودلاليًّا. وذلك على وفق المنهج الوصفي. وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث: تناول أولها القسَم بالعَمر عند اللغويين، وتناول ثانيها القسَم بالعَمر عند النحويين، وتناول ثالثها القسَم بالعَمر عند فقهاء المذاهب الأربعة. وبعد مناقشة هذه المسألة البينية خلص البحث إلى تعدد جهات النظر فيها بين العلوم الثلاثة، فتلاقت كثيرًا وتباعدت قليلًا، وكانت هذه المسألة من المسائل التي غلب فيها السماع على القياس في اللغة والنحو، وظهرت فيها صيغ عديدة تفاوتت في الاستعمال والمعنى والإعراب والحكم الفقهي.

الكلمات الدالة: القسَم، لعمر الله، لعمرك، لعمري، عمرك الله.

المقدمة:

الحمد لله الحي القيوم، له البقاء وغيره لا يدوم، شرَّف العربية بالقرآن والسنة وما يقوم عليهما من علوم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد حبيبنا المعصوم، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الوقت المعلوم.

وبعد، فهذا البحث يستقي أهميته من صلة الدين بالحياة، والشرع بالعرف، والقاعدة بالاستعمال اللغوي، ولا يخفى على كل ذي لب ما بين علوم اللغة والفقه من علاقة وشيجة، فهنيئًا لمن جمع في تحصيله بين فقه اللغة وفقه الدين. ولقد رأيت طالب العلم الشرعي أو الدراسات الإسلامية عندما يدرس أسلوب القسَم في إطاره النحوي يتوقف أمام التعبير بصيغة "لَعَمْرُ اللهِ" سائلًا عن حقيقة معناها، وأمام "لَعَمْرُك" أو "لَعَمْرِي"، سائلًا: أهي يمين؟ أليست اللام فيها لام قسم؟ ما بال الآثار الواردة بها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين؟ ...

من هنا جاءت فكرة البحث سعيًا للإجابة عن تلك الأسئلة وغيرها مما تستدعيه هذه الصيغ، وذلك وفقًا للمنهج الوصفي، فاستهدف البحث استجلاء مسألة القسَم بالعَمر تأصيلًا وتحليلًا بين علماء اللغة والنحو والفقه، وبيان تكامل العلوم الثلاثة في النظر إلى هذه المسألة، والتمييز بين صيغها المختلفة تركيبيًّا ودلاليًّا. ولم أجد في الدراسات السابقة من اختصّ هذه المسألة ببحث علمي أو دراسة تأصيلية تحليلية، غير أن الشيخ حمّاد الأنصاري - رحمه الله - له كتاب يضمّ بين دفتيه رسائل في العقيدة، منها رسالته: "الإعلان بأنَّ لَعَمْرِي ليستْ من الأيمان"[1]، جمع فيها مجموعة من الأحاديث والنصوص التي استدلّ بها

(1) رسائل في العقيدة لأبي عبد اللطيف حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة الفرقان، د.م، د.ت، ص111-149.

على أن "لَعَمْرِي" ليست يمينًا شرعية تجب الكفارة بها. ومن ثم يختلف البحث الحالي عن تلك الرسالة القيّمة في الأهداف واتساع الميدان واختلاف التأصيل والتحليل. وقد جاء في ثلاثة مباحث: تناول أولها القسَم بالعَمر عند اللغويين، وتناول ثانيها القسَم بالعَمر عند النحويين، وتناول ثالثها القسَم بالعَمر عند فقهاء المذاهب الأربعة. ثم جاءت الخاتمة موجزة لأهم ما خلص إليه البحث، وبعدها قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: القسَم بالعَمر عند اللغويّين

يتألف من العين والميم والراء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على بقاء وامتداد زمان، ويدل الآخر على علوّ وارتفاع[1]، وعلى هذا الأساس يتصل الأصل الأول بالموضوع اتصالًا مباشرًا باستعماله في القسَم، فقد خصَّص السيوطي بابًا في المزهر لذكر أيمان العرب، ذكر فيه عن الفارابي في ديوان الأدب: "لَعَمْرُك: يمينٌ للعرب"[2].

وشاع لدى أهل اللغة أن "معنى لَعَمْرِي: وَحَيَاتِي، وذلك أن العمر عند العرب: الحياة والبقاء. وفيه ثلاث لغات: عُمُر، بضم العين والميم، وعُمْر، بضم العين وتسكين الميم، وعَمْر، بفتح العين وتسكين الميم ...، وإنما قالوا في القسَم: لَعَمْرُكَ، ولم يستعملوا اللغتين الأخريين لكثرة ما يستعملون الأقسام في الكلام، فاختاروا المفتوح للقسَم؛ لأنه أخفّ على اللسان من المضموم. وكذلك قولهم: لَعَمْرُ اللهِ، معناه: وبقاءِ اللهِ الدائم"[3].

فهذا اختصاص للمفتوح بما لا يكون لنظائره، ولم يجز للقياس أن يجري فيه بما يخالف السماع. وسُمع أيضًا بالقلب المكانيّ لدى بعض العرب من بني تميم في لغة لهم يقولون: رَعَمْلِي، ورَعَمْلُكَ، يريدون: لَعَمْرِي، ولَعَمْرُكَ[4]، ومن هذه اللغة قول عمارة بن عقيل التميمي حفيد جرير[5]:

رَعَمْلُكَ إِنَّ الطَّائِرَ الْوَاقِعَ الَّذِي تَعَرَّضَ لِي مِنْ طَائِرٍ لَصَدُوقُ

ولقد تناقل اللغويون ما رُوي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قول الله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الحجر: 72] أنه قسَم بمعنى: وَحَيَاتِكَ. غير أن الأزهريّ ينقلنا نقلة مختلفة بقوله:

(1) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، ط2، 1399هـ 1979م، ج4، ص140-142 (ع م ر).

(2) معجم ديوان الأدب للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، ج1، 109. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق: فؤاد عليّ منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ج2، ص228.

(3) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ١٤١٢هـ 1992م، ج1، ص390.

(4) انظر: تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ومحمد عليّ النجار، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1384هـ 1964م، ج2، ص382. والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ج1، ص189، (ع ر ق)، ج6، ص258، (ن ق ز). ولسان العرب لابن منظور، تحقيق: عبد الله عليّ الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج35، ص3100. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، ج2، ص240.

(5) البيت من الطويل، في: ديوان عمارة بن عقيل، جمعه وحقَّقه: شاكر العاشور، ساعدت وزارة الإعلام على نشره، بغداد، ط1، ١٩٧٣م، ص68.

"وأخبر المنذريّ عن أبي الهيثم أنه قال: النحويون يُنكرون هذا، ويقولون: معنى (لَعَمْرُكَ): لَدِينُكَ الَّذِي تَعْمُرُ. وأنشد[1]:

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا عَمْرَكَ اللَّهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

قال: عَمْرَكَ اللهَ، أي: عِبَادَتَكَ اللهَ، فنصب. وأنشد:

عَمْرَكِ اللهَ سَاعَةً حَدِّثِينَا وَذَرِينَا مِنْ قَوْلِ مَنْ يُؤْذِينَا

فأوقع الفعل على [لفظ الجلالة] في قوله: عَمْرَكِ اللهَ"[2].

وتكرَّر هذا المعنى عنده في موضع آخر حيث قال: "أخبرني المنذريّ عن ثعلب عن ابن الأعرابيّ أَنه قال: عَمَرْتُ رَبِّي، أَي: عَبَدْتُهُ. وفُلانٌ عَامِرٌ لِرَبِّهِ، أي: عَابِدٌ. قال: ويُقال: تَرَكْتُ فُلانًا يَعْمُرُ رَبَّهُ، أَي: يَعْبُدُه"[3]. فلعلّ هذه الرواية تكشف عن جانب دلالي للهجة قديمة من لهجات اللغة العربية.

لكن العجيب عنده نسبة هذا المعنى دون سابقه إلى النحويين، فكيف يُنسب إليهم إنكار العمر بمعنى الحياة أو البقاء؟! وقد قال الخليل: "العمر: عمر الحياة. وقول العرب: لعَمْرُكَ، تحلف بعمره. وتقول: عَمْرَكَ الله أن تفعل كذا. هذا إن تحلّفه بالله، أو تسأله طول عُمره"[4]. وأخبر أبو عمر الزاهد عن ثعلب عن ابن الأعرابيّ أيضًا أن "العمر: البقاء، والعمر: العَيش، ومنه قوله - عز وجل - للنبي - صلى الله عليه وسلم: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)"[5]. وروى الأزهري نفسه عن أبي عبيد عن الكسائي: "عَمْرَك

(1) البيت من الخفيف، منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة في ديوانه بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط1، 1371هـ 1952م، ص495. وذُكره له في: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: عبد السلام هارون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، ج1، ص377. والكامل في اللغة والأدب للمبرّد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، ج2، ص174. والصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، ج2، ص756 (عمر). وغيرها كثير.

(2) تهذيب اللغة للأزهري، ج2، ص381 (ع ر م) وتقلباته. وما بين المعقوفين وضعته موضع لفظ الجلالة أدبًا مع الله.

(3) تهذيب اللغة للأزهري، ج2، ص383.

(4) العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت، ج2، ص137، (باب العين والراء والميم معهما). وانظر – مثلًا لا حصرًا - تصريح بعض النحويين بأن العمر في القسم هو البقاء أو الحياة أو العيش: معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١١هـ ١٩٩٠م، ج2، ص413. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ج3، ص183. واللامات للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ 1985م، ص84. وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيد عليّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ٢٠٠٨م، ج1، ص312. والخصائص لابن جني، تحقيق: محمد عليّ النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1999م، ج3، ص251. وشرح المفصّل لابن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ 2001م، ج5، ص250. وذكر أبو حيان أن العَمر عند البصريين بمعنى البقاء، وعند بعض الكوفيين والهروي في الغريبين مصدر ضد الخلو، من عمر الرجل منزله، والمقسم يريد تعمير القلب بذكر الله تأكيدًا للصدق وتحذيرًا من الغفلة والوقوع في المأثم والحنث، فهو في معنى التذكير بالله. انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، حقّقه: أ.د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1420هـ 2000م، ج11، ص352. ولم أجد في الغريبين ما ذُكر.

(5) العشرات في غريب اللغة لأبي عمر الزاهد، برواية ابن خالويه، حقّقه وعلّق عليه: د. يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1984م، ص141. (باب العمر).

الله، لا أفعل ذاك، نصب على معنى: عَمَّرْتُكَ اللهَ، أي: سَأَلْتُ اللهَ أَنْ يُعَمِّرَكَ، كأنه قال: عَمَّرْتُ اللهَ إِيَّاكَ. قال: ويُقال بِأنه يمينٌ بغير واو"[1].

وكذا روى الأزهري عن أبي عبيد: "سألت الفرّاء: لِمَ ارتفع (لَعَمْرُكَ)؟ فقال: على إضمار قسَم ثانٍ، كأنه قال: وَعَمْرِكَ فَلَعَمْرُكَ عَظِيمٌ، وكذلك: لَحَيَاتُكَ مثله"[2]. وروى أيضًا عن ثعلب: "قال الأخفش في قوله: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ): وَعَيْشِكَ، وإنّما يريد به العُمر"[3].

هكذا تبيّن من الأقوال السابقة أن العمر لم يجئ عن ابن الأعرابي بمعنى العبادة فحسب، بل جاء عنه بالمعنى المشهور المألوف أيضًا، وهو العيش أو الحياة أو البقاء، ذاك المعنى الذي روى الأزهري إنكار النحويين له، ولكن تجلّى ضعف هذه النسبة فيما سبق عنده وعند غيره من روايات وأقوال وإحالات.

أما إنكار المعنى نفسه فيبدو أنه راجع إلى قلق أو فهم خاطئ عند صاحبه بسبب إضافة العمر إلى الله سبحانه، لذا جاء عند الأزهري: "وقد يكون عَمْرَ اللهِ، وهو قبيح ...، وقد نُهي عن أن يقال: لَعَمْرُ اللهِ"[4]، وانتقل النهي منه إلى ابن سيده فردَّد عبارته ذاتها، على الرغم من سيره على درب الجمهور في مواضع أخرى منها قوله: "اتفقوا على لَعَمْرُ اللهِ في اليمين"[5]. وفي القاموس: "وجاء في الحديث النهي عن قول لَعَمْرُ اللهِ"[6]، ولم أجد هذا النهي في أي كتاب من كتب الحديث، بل جاء استعمال "لَعَمْرُ اللهِ" في الصحيحين وغيرهما، وبوَّب البخاري لـ"قول الرجل لَعَمْرُ اللهِ" في كتاب الأيمان والنذور[7]. وقد علَّل النهي صاحب القاموس في كتاب آخر بقوله: "والعمر اسم لمدة عمارة البدن بالحياة، فهو دون البقاء. فإذا قيل: طال عمره، فمعناه عمارة بدنه بروحه، وإذا قيل: طال بقاؤه، فليس يقتضي ذلك؛ لأن البقاء ضد

(1) تهذيب اللغة للأزهري، ج2، ص381.
(2) السابق نفسه، ج2، ص382.
(3) السابق نفسه، الصفحة نفسها. ومرّت الإشارة إليه عند صاحبه في معاني القرآن للأخفش، ج2، ص413.
(4) السابق نفسه، الصفحة نفسها.
(5) المخصص لابن سيده، قدَّم له: د. خليل إبراهيم جفّال، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ج5، ص181. وذكر أيضًا في القسم بالجملة الاسمية: "فمن الابتداء والخبر قولهم: لَعَمْرُ اللهِ المقسَم به"، نفسه: ج4، ص74. وسيأتي لاحقًا تصريحه في تفسير "عَمْرَكَ اللهَ" بأنه "مأخوذ من العَمر والعُمر في معنى البقاء، ألا ترى أن العرب تقول: لَعَمْرُ اللهِ، فتحلف ببقاء الله؟"، نفسه: ج5، ص233. أما عن النهي عنده فانظر نفسه: ج1، ص180. ولم يُشر إلى هذه الصيغة في معجمه المحكم عند الحديث عن مادة العمر مكتفيًا بقول العرب: لَعَمْرِي ولَعَمْرُكَ وعَمْرَكَ الله. بيد أنه في موضع آخر من هذا المعجم شطّ في أن "قولهم (لَعَمْرُ اللهِ) إنما هو: والحياةِ التي كانت بالله والتي آتانيها الله، لا أن له هو - تعالى - حياة تحلّه، ولا هو - علا وجهه - محلّ للأعراض"، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ج8، ص370 (ص و ر). والحقّ أنه لا عرض في حياة الله تعالى؛ فحياة الخالق ليست كحياة المخلوق، ثم ماذا بعد أن كانت بالله على حدّ قوله؟! كيف لا نُثبت ما أثبته الله لنفسه؟! والله - سبحانه - هو الحيّ القيّوم، وهو الأول لا شيء قبله، وهو الآخر لا شيء بعده، فحياته ثابتة كاملة غير مكيّفة، دون تمثيل أو تعطيل أو تحريف، وكما يليق بجلاله وعظمة أسمائه وصفاته. هذا وقد نقل ابن منظور قول ابن سيده عنه دون تعليق مع الأسف. انظر: لسان العرب لابن منظور، ج28، ص2523 (ص و ر). كما نقل عن الأزهري وصف صيغة "عَمْرَ اللهِ" بالقبح، على الرغم من نقله في الموضع ذاته عن الجوهري: "معنى لَعَمْرُ اللهِ وعَمْر اللهِ: أحلف ببقاء الله ودوامه"، وكذا عن ابن السكيت "لَعَمْرُ اللهِ"، ثم قال: "وفي حديث لقيط: لَعَمْرُ إِلَهِكَ، هو قسم ببقاء الله ودوامه"!. نفسه: ج35، ص3100 (ع م ر).
(6) القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، ص444 (عمر).
(7) انظر: صحيح البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله □ وسننه وأيامه"، تشرّف بخدمته والعناية به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ، ج8، ص135. وانظر: صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ-1991م، ج4، ص2134، حديث رقم 56-(2770).

الفناء. ولفضل البقاء على العمر وُصف الله تعالى به، وقلّما وُصف بالعمر"[1]. وتابعه الزبيدي معلِّقًا بأن "هذا لا يليق به جلّ شأنه وتعالى علوًّا كبيرًا"[2]. ونُسب رفض هذا التعبير أيضًا إلى أصحاب المعاني. والواضح أن من لا يجيز أنْ يقال: لله عمر؛ لأنه تعالى يوصف بالأزليّ الأبديّ، توهّم أن العمر لا يقال إلا فيما له انقطاع، وليس كذلك العمر؛ فهو الحياة والبقاء[3].

ثم يحسن هنا التمييز بين تعبيرين: أحدهما كان باللام مع إضافة العمر إلى اسم ظاهر أو مضمر فحسب، نحو: "لَعَمْرُ اللهِ" أو "لَعَمْرُك"، وهذا متَّفَق عليه عند اللغويين في القسَم بمعنى الحياة أو البقاء، واتفاقهم غالب على بعض الأصوات الرافضة لإضافة العمر إلى الله سبحانه. ثم جاء التعبير الآخر دون اللام مع إضافة العمر إلى مضمر وبخاصة كاف الخطاب، يليهما لفظ الجلالة مرفوعًا أو منصوبًا، نحو: "عَمْرَكَ الله"، وهذا عند اللغويين يحتمل القسَم ويحتمل الدعاء أو التذكير بالله مناشدةً للمخاطب.

فقد جاء في معجم العين أنك بهذا التعبير "تحلّفه بالله، أو تسأله طول عُمره"[4]. وعند ابن السكيت: "يقال: عمرك الله، أي: أبقاك الله"[5]، ونُسب إليه معنى التحية من العَمارة، "أي: حَيَّاكَ"[6]، وعند المبّرد: قسَم أو تذكير بالله[7]. وعند ابن دريد: دعاء بطول العمر[8]، وعند الأزهري: عبادتك اللهَ، أو ناشدتك اللهَ،

(1) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، تحقيق: أ. محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1412هـ 1992م، ج4، ص100. وهذا الكلام أصله في: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط4، ١٤30هـ 2009م، ص586. نقله دون نسبة صاحب القاموس في كتابه البصائر، ثم نقله الزبيدي عن صاحب البصائر مصرِّحًا به في معجمه، انظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق: د. حسين نصار، وآخرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1394هـ 1974م، ج13، ص123 (ع م ر).

(2) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ج13، ص127.

(3) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ 2001م، ج3، ص370. والبحر المحيط في تفسير القرآن العظيم لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط1، 1436هـ 2015م، ج16، ص677. وقبّح أبو حيان هذا التوهّم في شرحه للتسهيل قائلًا: "وأشنع ما حكى أصحاب هذا القول أنّ العمر إنما هو للإنسان يعمره الله ما يشاء، ولا يضاف العمر إلى الله، إنما يوصف بالبقاء". التذييل والتكميل لأبي حيان، ج11، ص353.

(4) العين للخليل بن أحمد، ج2، ص137.

(5) الألفاظ "أقدم معجم في المعاني" لابن السكيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1998م، ج2، ص434، (باب الدعاء للإنسان). وضبط "عمرك الله" قابل للتخفيف على المصدرية، وهو الكثير، أو التشديد على الفعلية، وهو ما جاء في طبعة الكتاب.

(6) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ج4، ص141. وعند ابن السكيت في الموضع السابق: العَمارة: التحية، ولم يصرِّح بجملة "حَيَّاكَ"، غير أن المعنى لا يأباها، وكذا الرواية في اللغة؛ فقد سئل سلمة بن عاصم عن قوله: "حَيَّاكَ اللهُ"، فقال: بمنزلة أحياك الله، أي: أبقاك الله. وسئل أبو عثمان المازني عن "حَيَّاكَ اللهُ" فقال: عَمَّرَكَ اللهُ. انظر: تهذيب اللغة للأزهري، ج5، ص291. وقبله: "قلنا له: عَمَّرَكَ اللهُ، أي: حَيَّاكَ اللهُ"، ج2، ص387.

(7) انظر: المقتضب للمبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ 1994م، ج2، ص325-328. والكامل في اللغة والأدب للمبرّد، ج4، ص65.

(8) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد، حقَّقه وقدَّم له: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، ١٩٨٧م، ج2، ص772.

ورواه عن أبي عبيد عن الكسائي بمعنى: سألت الله أن يعمّرك[1]. وفي الصحاح: "إذا قلت: عَمْرَكَ الله، فكأنك قلت: بتعميرك اللهَ، أي: بإقرارك له بالبقاء، وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا عَمْرَكَ اللَّهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

يريد: سألتُ اللهَ أنْ يُطيلَ عُمرَك؛ لأنّه لم يُرِد القسَمَ بذلك"[2]. وعند ابن فارس: "فأمّا قولهم: عَمْرَكَ اللهَ، فمعناه: أُعَمِّرُكَ اللهَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، أي: أُذَكِّرُكَ اللَّهَ، تُحلّفه بالله وتسأله طول عمره"[3].

وجمع ابن سيده بين التوجيه اللغوي والنحوي فقال: "وأمّا عَمْرَكَ اللهَ فهو مصدر، ونصبه على تقدير فعل، وقد يقدّر ذلك الفعل على غير وجهه، منهم من يقدّر: أَسْأَلُكَ بِعَمْرِكَ اللهَ وَبِتَعْمِيرِكَ اللهَ، أي: بوصفك اللهَ بالبقاء، وهو مأخوذ من العَمر والعُمر في معنى البقاء، ألا ترى أن العرب تقول: لَعَمْرُ اللهِ، فتخلف ببقاء الله؟ ...، ومنهم من يقدّر: أَنْشُدُكَ بِعَمْرِكَ اللهَ، فيجعل الفعلَ أَنْشُدُكَ، وهم يستعملون الباء في هذا المعنى، فيقولون: أَنْشُدُكَ باللهِ، فإذا حُذف الباء وصل الفعل، ويصرّفون منه الفعل فيقولون: عَمَّرْتُكَ اللهَ، على معنى: ذَكَّرْتُكَ اللهَ، وَسَأَلْتُكَ بالله"[4]. وهذا يقوّي معنى الدعاء أو التذكير بالله على القسَم في هذا التعبير؛ لأن القسَم يقتضي سؤالًا: أيكون المتكلم به حالفًا بنفسه أم محلِّفًا للمخاطب؟ ثم لو قُصد فيه لكان تحقيقه بحرف القسَم كالباء، لا بصيغة المصدر المعروف في "لَعَمْرُ اللهِ" على وفق ما سيأتي عند النحويين.

المبحث الثاني: القسَم بالعَمر عند النحويّين

يتنوّع القسَم عند النحويين فيما جاء عن العرب بين قسَم بالحروف في جملة فعلية، نحو: باللهِ، والتقدير: أُقْسِمُ بِاللهِ، وقسَم بالأسماء في جملة اسمية، نحو: لَعَمْرُ اللهِ، والتقدير: لَعَمْرُ اللهِ قَسَمِي أو مَا أُقْسِمُ بِهِ. "ولكثرة القسَم في كلامهم أكثروا التصرُّف فيه، وتوخَّوا ضروبًا من التخفيف، من ذلك: حذف الفعل في (بِاللهِ)، والخبر في (لَعَمْرُك) وأخواته"[5]. وهذا الأخير موضع اهتمام البحث حيث يضاف العمر مفتوح العين إلى مضمر أو ظاهر، مع وجود اللام قبله، وحذفها قليل. وعلى الرغم من مجيء اللفظ عند أهل اللغة بضم العين وفتحها، "فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره ...، يقولون: العَمْرُ والعُمْرُ، لا يقولون في اليمين إلَّا بالفتح، يقولون كلُّهم: لَعَمْرُك"[6].

فالعمر في (لَعَمْرُكَ) أو (لَعَمْرُ اللهِ) مبتدأ مرفوع بالابتداء، محذوف الخبر، بتقدير: قَسَمِي أو مَا أُقْسِمُ بِهِ، كما مرَّ، وحينما يجيء عنهم: لَعَمْرُكَ لَأَقُومَنَّ، فإن "(لَأَقُومَنَّ) جواب القسَم، وليس بخبر المبتدأ، ولكن صار طول الكلام بجواب القسَم عوضًا من خبر المبتدأ"[7]، "وطول الكلام يحسن معه أشياء لا

(1) تهذيب اللغة للأزهري، ج2، ص381-382.
(2) الصحاح للجوهري، ج2، ص756 (عمر).
(3) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ج4، ص140.
(4) المخصّص لابن سيده، ج5، ص233-234.
(5) المفصّل في علم العربية للزمخشري، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ط1، 1425هـ 2004م، ص359. وانظر: شرح المفصّل لابن يعيش، ج5، ص248.
(6) الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ج1، ص210.
(7) اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت، ص186.

تحسن مع القصر، من الحذف وغيره"[1]. ودليل هذا الإعراب من وجهين في جملة (لَأَقُومَنَّ): أحدهما أنها لو كانت خبرًا للمبتدأ لبقي القسَم بلا جواب، والآخر أنها خالية من ضمير يربطها بالمبتدأ ظاهرًا أو مقدَّرًا، ومن المعلوم أن الجملة إذا أُخبر بها عن المبتدأ وجب اشتمالها على ضمير يعود عليه[2].

يقول ابن مالك: "المبتدأ المتعيّن للقسَم نحو: لعمر الله، ولايمن الله؛ فإنهما لا يُستعملان مقرونَين باللام إلّا مُقسَمًا بهما مرفوعَين، فالتُزم حذف خبرهما لكونه مفهوم المعنى مع سدّ الجواب مسدّه"[3]. هذا في حالة القسَم الصريح المشهور في اللفظ الغالب في استعماله، "فلو كان المبتدأ في القسَم صالحًا لغير القسَم، نحو: عهد الله، لم يجب الحذف، فجائز أن يُقال: عليَّ عهدُ اللهِ لأفعلن، فيؤتَى بالخبر، وجائز أن يُقال: عهدُ اللهِ لأفعلن، فيُحذف الخبر؛ لأن ذكر (لعمرك) و(ايمن الله) مُشعر بالقسَم قبل ذكر المُقسَم عليه، بخلاف (عهد الله)، فإنه لا يُشعِر حتى يُذكَر المُقسَم عليه، ففرق بينهما، وجعل أحدهما واجب الحذف، والآخر جائزه"[4]. وقد أثبت الاستعمال اللغوي أن (عهد الله) قد تأتي لغير القسَم، كمن يقول مخبرًا: عهدُ اللهِ يجبُ الوفاءُ به، ونحو قوله تعالى: (وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْ) [الأنعام: 152].

ونسب ابن هشام إلى ابن عصفور جواز أن يكون المحذوف هو المبتدأ لا الخبر في نحو: لعمرك، وايمن الله[5]، وما صرَّح به ابن عصفور نفسه كان في يمين الله، "فرفعه على تقدير: قسَمي يمينُ اللهِ"[6]، وهذا ما نقله عنه أبو حيان معلِّقًا عليه بقوله: "ولذلك لم يذكر هذا الموضع فيما يجب حذفه من الخبر"[7].

والذي عليه الجمهور أن المحذوف هو الخبر؛ لوجود اللام، فأصلها الدخول على المبتدأ، ومن هنا نفهم ذكر ابن مالك آنفًا "لعمر الله، ولايمن الله" مقرونَين باللام، أما عند التجرُّد من اللام في نحو "يمين الله"، فهذا "لا يتعيَّن أن يكون المحذوف فيه خبرًا؛ لجواز كونه مبتدأ، والتقدير: قسَمي يمينُ اللهِ، بخلاف لَعَمْرُك؛ فإن المحذوف معه يتعيَّن أن يكون خبرًا؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وحقها الدخول على المبتدأ"[8]. "واعتُرض بأنه يجوز كون اللام داخلة على مبتدأ مقدَّر كما قيل في قوله: خالي لأنت؛

(1) البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد عليّ الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، ١٤٢٠هـ، ج1، ص91.

(2) انظر: توجيه اللمع لابن الخبّاز "شرح كتاب اللمع لابن جني"، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1423هـ 2002م، ص484.

(3) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط1، 1410هـ 1990م، ج3، ص201.

(4) شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص277. وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، حقَّقه وقدَّم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ 1982م، ج1، ص356.

(5) انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1423هـ 2002م، ج2، ص114، ج6، ص387، 452-453.

(6) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1419هـ 1998م، ج1، ص560.

(7) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج3، ص283. وانظر مواضع حذف المبتدأ والخبر في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج1، ص335-336.

(8) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ 1980م، ج1، ص252-253. وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان، ج11، ص350. والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1410هـ1990م، ج4، ص13.

فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبرًا. وأجيب بأن دخول اللام على شيء واحد لفظًا وتقديرًا أولى من دخولها لفظًا على شيء وتقديرًا على آخر"[1].

اللام هنا لام قسَم أم ابتداء؟

يضطرب بعض الناس في تصنيف اللام في "لَعَمْرُك" أو "لَعَمْرُ اللهِ" بين لام الابتداء ولام القسَم، فهي عند جمهور العلماء لام ابتداء، وإن كانت داخلة على المقسَم به[2]، وجعلها صاحب الجمل في النحو لام قسَم[3]، وجمع المالقي بين الصنفين فقال: "وقد لزمت اللام في (لَعَمْرُ اللهِ) دلالةً على القسَم ولزوم الابتداء فيه، إذ لا يخرج عنها، فإن أُزيل عنها حُذفت اللام وفُتحت عينه وضُمَّت، ولشدة اتصالها بها جعلها بعضهم كجزء منها حتى أثبتها في القلب حين قال: رَعَمْلُك. فكما تدل في الجواب على القسَم كذلك تدل في القسَم على الجواب، وإذا تأمَّلت هذه اللام فهي لام الابتداء في الفصل قبل هذا، ولام التوطئة بعد هذا"[4]. وردّ المرادي بأنه لا إشكال في مغايرة لام القسَم للام الابتداء، وأن قول المالقي بأنها لام الابتداء ولام التوطئة غير صحيح[5].

ولقد أحسن الزجاجي توضيح وجه الشبه بين لام الابتداء ولام القسَم مع التمييز بينهما، فقال عن الأولى: "وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يقدِّر بعض الناس قبلها قسَمًا، فيقول: هي لام القسَم، كأن تقدير قوله لَزَيْدٌ قَائِمٌ: وَاللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، فأُضمر القسَم، ودلَّت عليه اللام، وغير مُنكَر أن يكون مثل هذا قسَمًا؛ لأن هذه اللام مفتوحة كما أن لام القسَم مفتوحة، ولأنها تدخل على الجمل كما تدخل لام القسَم، ولأنها مؤكِّدة محقِّقة كتحقيق لام القسَم"[6]. وهنا يأتي دور السياق مائزًا بينهما في بعض المواضع، كأنْ يُستدل على القصد فيظهر تحقيق الإخبار في قول القائل: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وحينئذ تكون اللام للابتداء، أو أن يقع بعدها الفعل المستقبل مصحوبًا بالنون الثقيلة أو الخفيفة فحينئذ تكون لام قسَم، ذُكر القسَم قبلها أو لم يُذكر، نحو قوله تعالى: (لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ) [آل عمران: 186]، وكذلك كل ما كان عليه دليل من هذا النوع حُمل على القسَم، فإن خلا من الدليل فاللام لام الابتداء؛ لأن المعنى بينهما قريب؛ لاجتماعهما في التوكيد والتحقيق[7].

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د.ت، ج1، ص343.

(2) انظر: اللامات للزجاجي، ص83. ومعاني الحروف للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدّة، ط2، 1401هـ 1981م، ص54. وشرح المفصّل لابن يعيش، ج5، ص245. وشرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص25-26.

(3) انظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ 1985م، ص255-256.

(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ 1974م، ص240.

(5) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ 1992م، ص136.

(6) اللامات للزجاجي، ص78-79. وبين البصريين والكوفيين خلاف في اللام الداخلة على المبتدأ، نحو: لزيدٌ أفضلُ من عمرو، أهي لام الابتداء أم لام جواب القسم؟ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت، ص399، مسألة 58.

(7) انظر: اللامات للزجاجي، ص79.

لذلك صرَّح ابن يعيش أن لام جواب القسَم أصلها لام الابتداء؛ فهي أحد الحرفين الموجبين اللذين يُتلقى بهما القسَم، وهما: اللام، وإنَّ، كقولك: واللهِ لزيدٌ قائمٌ، كما تقول: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ، ولكن هذه اللام قد تتعرى من معنى الجواب وتخلص للابتداء، في حين أنها لا تتعرى من الابتداء؛ لهذا كان أخصَّ معنييها بها، فقولك: لَعَمْرُكَ لَأَقُومَنَّ، ولَعَمْرُ اللهِ مَا نَدري، ترى فيه أنها خالصة للابتداء إذ لا يصحّ معنى الجواب؛ لأن قولك: (لَعَمْرُكَ) قسَم، ومحال أن يُجاب القسَم بالقسَم؛ فلا يجوز إذن أن يكون التقدير: واللهِ لَعَمْرُكَ لَأَقُومَنَّ، كما يجوز إذا قلت: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، أن يكون تقديره: وَاللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ[1].

وإذا رُدَّ بدخول القسَم على القسَم في قوله تعالى: (وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ) [التوبة: 107] بتقدير: واللهِ لَيَحْلِفُنَّ، فتكون اللام لجواب القسَم، قيل لم يورد سوى هذا الرد، وهو ضعيف؛ لأن اللام قد تُحمل على مجرَّد التأكيد[2]، وليس ثمة قسَم مقدَّر، وإنما هو تأكيد للإثبات، نظير قولنا: إِنَّهُ لَمُنْطَلِقٌ، الذي لا يعدّ قسَمًا في رأي الجمهور، وكما يؤكَّد الأمر والنهي والاستفهام والنفي بالنون، يؤكَّد الإثبات، وإلّا فكيف نؤكِّد الإثبات من دون قسَم إذا أردنا ذلك؟ ألا ترى أننا نؤكِّد الجملة الإسمية المثبتة من دون قسَم، فنقول: إِنَّ مُحَمَّدًا قَادِمٌ، وإِنَّهُ لَقَادِمٌ، كذلك يقتضي القياس أن نؤكِّد الجملة الفعلية من دون قسَم، نحو: لَأَذْهَبَنَّ إِلَيْهِ، ولَقَدْ ذَهَبْتُ إِلَيْهِ[3].

وإذا كان سيبويه قد سأل الخليل: "عن قوله: (لَتَفْعَلَنَّ) إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يُحلَف به، فقال: إنما جاءت على نيَّة اليمين، وإن لم يُتكلَّم بالمحلوف به"[4]، وشاع لدى علمائنا الاستغناء بالجواب عن القسَم إن أُكِّد بالنون، فجعلوا هذا الجواب دليلًا على قسَم غير مذكور، كما مر في قوله تعالى: (لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ) [آل عمران: 186]، فلا يصل إطلاق ذلك إلى إدخال قسَم على قسَم في (لَعَمْرُكَ) أو (لَعَمْرُ اللهِ)، "وليس كل ما يصلح أن يقع جوابًا لقسَم يكون جوابًا للقسَم بالضرورة، ألا ترى أن النحاة لا يقولون أن قولنا: (لَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ) جواب قسَم مع أنه يصحّ أن يقع جوابًا للقسَم فتقول (وَاللهِ لَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ). قال تعالى: (فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ) [المائدة: 106]، فلماذا يكون المثبت جوابًا للقسَم دائمًا ولا يكون النفي كذلك؟ فإننا نقول في الاثبات: (وَاللهِ لَأَذْهَبَنَّ إِلَيْهِ)، ونقول في النفي: (وَاللهِ لَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ)، فالثانية نفيٌ للأولى، فلماذا يجعلونها في المثبت قسَما دائمًا ولا يجعلونها في النفي كذلك؟ ألا ترى أنه تمحُّلٌ فحسب؟"[5].

مجيء العمر خاليًا من اللام:

(1) انظر: شرح المفصّل لابن يعيش، ج9، ص21. وسر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ 2000م، ج2، ص383.

(2) انظر: شرح التسهيل لابن عقيل "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار الفكر، دمشق، ط1، ١٤٠2هـ 1982م، ج2، ص308.

(3) انظر معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1420هـ 2000م، ج4، ص180-182.

(4) الكتاب لسيبويه، ج3، ص106.

(5) معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، ج4، ص182-183.

وعند عدم اللام يجوز في العمر ضم العين وفتحها، ويجوز في الكلمة نفسها الرفع والنصب، أما الرفع فعلى الابتداء، على غرار "لَعَمْرُ اللهِ"، ويكون خبره محذوفًا، وأما النصب فعلى المصدرية أو بفعل مقدَّر مع حذف حرف القسَم الجار إذ الأصل: أُقْسِمُ أو أَحْلِفُ بِعَمْرِ اللهِ، ولهذا أجاز أبو جعفر النحاس الجر وجهًا ثالثًا مع واو القسَم، فقال: وَعَمْرِكَ[1]. وذكر أبو حيان رواية الرفع والنصب في شاهد للنابغة بقوله[2]:

فَلَا عَمْرُ الّذِي أَثْنِي عَلَيْهِ وَمَا رَفَعَ الْحَجِيجُ إِلَى إِلَالِ

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ، فَانْتَصِحْنِي وَكَيْفَ، وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟

"يُروَى بنصب (عَمْر) ورفعه. فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار (أَحْلِفُ) بعد إسقاط الباء، الأصل: فَلَا بِعَمْرِ الَّذِي ...، واستعمال (عَمْر) دون لام قليل"[3].

وقد نبَّه ابن مالك على دخول الباء على العمر عند عدم اللام في قول الشاعر[4]:

رُقَيَّ، بِعَمْرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنِّينَا الْمُنَى ثُمَّ امْطُلِينَا

ومثله[5]:

أَأَقَامَ أَمْسِ خَلِيطُنَا أَمْ سَارَا سَائِلْ بِعَمْرِكَ أَيَّ ذَاكَ اخْتَارَا؟

غير أن الراجح في هذا المسبوق بالباء أنه "ليس بقسَم، بل هو من باب السؤال والطلب؛ ألا تراه كيف جاء بعد (بِعَمْرِكُمْ) جملة النهي، وهي قوله: (لَا تَهْجُرِينَا)، وكيف قال: (سَائِلْ بِعَمْرِكَ)، فعلَّقه بـ(سَائِلْ)، وليس من أفعال القسَم"[6].

فالثابت المقرَّر في جملة جواب القسَم أن تكون خبرية، تحتمل الصدق والكذب، وعليه لا يخلو من حنث أو بر، أما هذا فلا يحسن فيه أن يقال: صدقت أو كذبت، وإنما يذكرنا ببيت ابن هرمة المشهور في الاستعطاف والتقرُّب إلى المخاطب وإن جاء على صورة القسَم إذ يقول[7]:

بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ

ولا نغفل أن العمر بهذه الصورة يفقد صراحة القسَم والنصّ عليه بمجيئه خاليًا من اللام مع جواز ضم عينه وفتحها، في حين أن المسموع فيما شاع عن العرب في ذلك اقتصر على الفتح مع اللام، وأجيب بما يجاب به القسَم.

(1) انظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص486. وشرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص202. والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج11، ص350-351. وشرح التسهيل لابن عقيل، ج2، ص309.

(2) البيتان من الوافر للنابغة في ديوانه يمدح النعمان بن المنذر، وإلال جبل بعرفة. انظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1985م، ص151.

(3) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج11، ص351.

(4) انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص202. والبيت من الوافر، لعبد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ت، ص137.

(5) البيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص119.

(6) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج11، ص351.

(7) البيت من الكامل، لإبراهيم بن هرمة في ديوانه، تحقيق: محمد جبّار المعيبد، مكتبة الأندلس، بغداد، 1389هـ 1969م، ص67. وانظر: شرح المفصّل لابن يعيش، ج5، ص258. وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج1، ص546-547. والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج11، 332-334.

ثم كما قالوا: عَمْرَكَ أو عَمْرُكَ، وعَمْرَ الله أو عَمْرُ الله، جمعوا بين الكاف ولفظ الجلالة فقالوا: عَمْرَكَ الله، وهنا زاد النحويون على توجيه العمر جواز الرفع والنصب في لفظ الجلالة[1]، على اختلاف في تأويل القول الموجَّه للمخاطب بين: عَمّرَكَ اللهُ تَعْمِيرًا، أي: أطال بقاءك، و: أَسْأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللهَ، أي: بإقرارك له بالبقاء، ثم اختصروا وحذفوا زوائد المصدر، "وللنحويين فيه كلام مضطرب منتشر متكلَّف"[2]. حتى الصيغة نفسها جاءت في كل المسموع من أشعار العرب عارية من اللام، وذكرها بعض النحويين باللام "لَعَمْرُكَ الله"، ولم يجزها أبو حيان[3].

والراجح عندي أن هذا التعبير في استعمال العرب "لا قسَم فيه، ويدل على ذلك أنه لا جواب له، لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا، وإنما أنت داعٍ له"[4]، فالغالب فيه أن يكون مع طلب، ويراد به الدعاء والتقرُّب إلى المخاطب أو التلطُّف معه، ومنه ما أُنشد كثيرًا وسبق ذكره:

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا عَمْرَكَ اللَّهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

وعلى هذا فرَّق ابن الشجري بين قولهم: "عَمْرَ اللهِ" و"عَمْرَكَ اللهَ" من ثلاثة أوجه، أحدها: أنّ "عَمْرَكَ اللهَ" ليس بقسَم عند جلّ النحويين، وإن أجاز المبرّد أن يكون قسَمًا بحرف محذوف أو تذكيرًا بالله. والثاني: أن "عَمْرَ اللهِ" يُنصَب نصب المفعول به على ما أريتك بعد إسقاط الجارّ، ويُنصَب "عَمْرَكَ اللهَ" نصب المصادر؛ لأن سيبويه ذكره مع سبحانَ اللهِ، وأجاز المبرّد مع هذا نصبه بإسقاط الجار كسابقه. والثالث: أن العَمر في قولهم: "عَمْرَ اللهِ" بمعنى العُمر، وهو في قولهم: "عَمْرَكَ اللهَ" بمعنى التعمير[5].

المبحث الثالث: القسَم بالعَمر عند الفقهاء

تنحصر صيغة اليمين شرعًا في الحلف بالله تعالى، سواء أكان بحرف القسَم أم بما يقوم مقامه من الأسماء نحو لَعَمْرُ اللهِ، لذلك لا يعد حلف الإنسان بأبيه أو بابنه أو بحياته يمينًا شرعية، ولا تجب كفارة بالحنث فيه[6]. ولقد ورد نهي العباد عنه في عدة أحاديث منها ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما

(1) انظر: الكتاب لسيبويه، ج1، ص322. وشرح المفصّل لابن يعيش، ج1، ص295-296. وشرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص184، ج3، ص196-197. والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج11، ص332-339. وشرح التسهيل لناظر الجيش، ج6، ص3076-3079.

(2) شرح التسهيل لابن عقيل، ج2، ص304.

(3) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان، ج11، ص338. وانظر ذكرها باللام في كلام العلماء: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج2، ص215. وشرح المفصل لابن يعيش، ج5، ص248. وشرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص240. وشرح التسهيل لناظر الجيش، ج6، ص3085. وفيه كلام ابن مالك، فقوي عندي عدم التحريف بعد أن كان احتمالًا أومأ إليه عدم ورود اللام في الشواهد. وإذا كان أبو حيان لم يعلل رفضه للصيغة فالذي يبدو لي أنه راجع إلى عدم السماع؛ لأن القياس لا يأبى اللام فيها.

(4) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج11، ص338. وانظر قبلها ص332-337. وأمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١٣هـ ١٩٩١م، ج2، ص108-111.

(5) انظر: أمالي ابن الشجري، ج2، ص108-109. والمقتضب للمبرّد، ج2، ص325-327. والكتاب لسيبويه، ج1، ص322.

(6) انظر: الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، طباعة ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1406هـ 1986م، ج7، ص263-264، وما قبلهما.

- "أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: أَلَا إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ"[1].

ومن ثم يبدأ الفقهاء تفصيلهم في هذه المسألة من حكم إضافة العمر إلى الله تعالى، فإذا قيل: لَعَمْرُ اللهِ ... كان قسَمًا عند الحنفية[2]، والمالكية[3]، والحنابلة[4]، وفي رواية أخرى عن الإمام أحمد بن حنبل: "لا يكون يمينًا إلا أن ينوي"[5]. أما الإمام الشافعيّ فقد نصَّ على أنه: "إن قال: لَعَمْرُ اللهِ، فإن أراد اليمين فهي يمين، وإن لم يُرد اليمين فليست بيمين؛ لأنها تحتمل غير اليمين"[6]. وهذا ما أكَّده الرمليّ المعروف بالشافعيّ الصغير قائلًا: "فليس بيمين إلا بنيّةٍ للقسَم؛ لاحتماله لغيره احتمالًا ظاهرًا ...، وسواء في ذلك النحويُّ وغيره عند انتفاء النيّة"[7]. وهذه التسوية رد على عبارة ابن حجر الهيتمي في هذا الحكم: "وقيل يفرق بين نحويّ وغيره"[8].

فإذا كان النحويّون يعدون "لَعَمْرُ اللهِ" نصًّا صريحًا في القسَم، فإن كثيرًا من الفقهاء - وبخاصة الشافعية ومن وافقهم - يشترطون القصد أو نيّة القسَم بهذا القول لحمله على اليمين، واستدلّ بعضهم بأن لفظ العمر صار في العرف مستعملًا في غير الأيمان، كقول الناس: لَعَمْرِي ولَعَمْرُك لقد كان كذا، وجرى

(1) صحيح البخاري، ج3، ص180، حديث رقم (2679). وانظر: صحيح مسلم، ج3، ص1267، حديث رقم 3-(1646).

(2) انظر: شرح مختصر الطحاوي "في الفقه الحنفي" للجصاص، تحقيق: د. عصمت الله عنايت الله محمد، و أ.د سائد بكداش، و د. محمد عبد الله خان، و د. زينب محمد حسن فلاتة، دار اليشاير الإسلامية، بيروت، ودار السراج، المدينة المنورة، ط1، 1431هـ 2010م، ج7، ص395. والمبسوط للسرخسي، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ 1993م، ج7، ص24-25، ج8، ص132. والبناية شرح البداية لبدر الدين العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ 2000م، ج6، ص129. وحاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار"، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط2، 1386هـ 1966م، ج3، ص705، 715.

(3) انظر: المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، ويليها مقدمات ابن رشد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ 1994م، ج1، ص579. والتبصرة للخمي، دراسة وتحقيق: د. أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1432هـ 2011م، ج4، ص1674.

(4) انظر: المغني لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط3، 1417هـ 1997م، ج13، ص455. والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط1، 1415هـ 1995م، ج27، ص441-443. وكشاف القناع عن الإقناع للبهوتي، تحقيق وتخريج وتوثيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، الناشر: وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ط1، 1429هـ 2008م، ج14، ص386.

(5) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، ج27، ص443.

(6) الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وتخريج: د. رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، 1422هـ 2001م، ج8، ص151. وانظر: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي للماوردي "وهو شرح مختصر المزني"، تحقيق وتعليق: الشيخ عليّ محمد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ 1994م، ج15، ص273-274. ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي، ومعه حاشية الشبراملسي وحاشية المغربي الرشيدي، دار الفكر، بيروت، 1404هـ 1984م، ج8، ص178.

(7) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي، ج8، ص178.

(8) تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي، روجعت وصححت على عدّة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1357هـ 1983م، ج10، ص10.

ذلك في الشعر كثيرًا، "فجاز أن يكون محمولًا على العُرف بالإرادة، فلا يكون يمينًا؛ لخروجه عن حكم الصفات المحضة"[1].

وحمله بعضهم على وجه الكناية، فرآه غير صريح؛ "لأنه كما يطلق بمعنى البقاء يطلق بمعنى العبادات والمفروضات"[2]. ورأى بعضهم أن تقييده معتمد على التقدير، وأن اللام فيه ليست من صلات القسَم المعهودة كالواو أو الباء، فصيغة لَعَمْرُ اللهِ عندهم "ليس فيها حرف القسَم، وإنما يكون يمينًا بتقدير خبر محذوف، فكأنه قال: لَعَمْرُ اللهِ مَا أُقْسِمُ بِهِ، فكانت مجازًا، والمجاز لا ينصرف إليه الإطلاق"[3]. وقد ردَّ عليهم من مذهبهم ابن الصلاح قائلًا: "ليس هذا الوجه بشيء، فإن استعماله في القسَم شائع في لسان العرب، وحُذف الخبر منه تخفيفًا لكثرة الاستعمال كما حُذف في قولهم: (باللهِ) الفعل، وهو (أَحْلِفُ)، أو (أُقْسِمُ)"[4].

وظهر الخلاف حول هذه المسألة أكثر وضوحًا في تفصيلات المالكية، وإن كان ظاهر المذهب أنها يمين للقسَم كما مرَّ؛ فقد جاء في المدونة عن ابن القاسم صاحب الإمام مالك في جوابه عن سؤال: "أرأيت إن قال: لَعَمْرُ اللهِ لا أفعل كذا وكذا، أتكون هذه يمينًا في قول مالك؟ قال: نعم، أراها يمينًا، ولم أسمع من مالك فيها شيئًا"[5]. ثم نُسب إليه فيما بعد مقولة: "أخاف أن يكون يمينًا"[6]، فحُملت على الشك أو التردد، وهو ما يخالف صريح كلامه الثابت في المدونة التي هذَّبها سحنون وصحَّح مسائلها معه. وكذلك "رُوي عن مالك: الكراهة في: لعمر الله وأمانة الله"[7]؛ إذ قيل: "كره مالك في الموازية الحلف بعمر الله،

(1) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي للماوردي، ج15، ص274.

(2) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعي القزويني، تحقيق وتعليق: الشيخ عليّ محمد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ 1997م، ج12، ص248. وانظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب لزكريا الأنصاري، ضبط نصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ 2000م، ج4، ص245.

(3) البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني اليمني، اعتنى به: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط1، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ج10، ص506. وانظر: نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني، حققه وصنع فهارسه: أ.د. عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، جدة، ط1، 1428هـ 2007م، ج18، ص300.

(4) شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح، دراسة وتحقيق: د. محمد بلال بن محمد أمين، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1432ه 2011م، ج4، ص276-277.

(5) المدونة الكبرى للإمام مالك رواية الإمام سحنون عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، ج1، ص579.

(6) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، و د. محمد حجي، وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999م، ج4، ص16. والتبصرة للخمي، ج4، ص1674، 1678. والبيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لابن رشد، تحقيق: د. محمد حجي، و أ. أحمد الحبابي، وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ 1988م، ج3، ص173-174. والتوضيح "شرح مختصر ابن الحاجب" للشيخ خليل بن إسحاق الجندي، حقَّقه وضبطه ووثَّق نصوصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: أبو الفضل الدمياطي، وأحمد بن عليّ، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، ودار ابن حزم، بيروت، ط1، 1433هـ 2012م، ج2، ص710. واضطربت نسبة تلك المقولة بين الإمام مالك وابن القاسم وابن المواز، والظاهر لي أنها للأخير.

(7) الذخيرة للقرافي، تحقيق: د. محمد حجي، و أ. محمد بو خبزة، وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م، ج4، ص6.

وظاهر المدونة جواز الحلف به"[1]. وهذا الظاهر يدفع تلك الرواية عن الإمام مالك، فالراجح أن الكراهة لصاحب الموازية محمد بن المواز[2].

وعلَّلها ابن الحاجب بقوله: "وكُره اليمينُ بعمرِ الله وأمانةِ الله؛ إذ لم يرد إطلاقُهما، وفيه الكفارة إن قصد الصفة"[3]. فظهر هنا أثر القصد أو النيّة كما ظهر عند الشافعية؛ نتيجة اختلاف بعض الفقهاء في فهمهم لمعنى العمر والمراد من إضافته إلى لفظ الجلالة، وها هو ذا ابن رشد الجدّ يقول: "وأما لَعَمْرُ اللهِ ففي القول بأنها يمين نظر؛ لأن الأيمان التي تكون أيمانًا ويجب فيها كفارةُ اليمين بالله عز وجل، باسم من أسمائه، وبصفة من صفات ذاته، كعلمه وقدرته وإرادته وحياته وما أشبه ذلك من صفاته، والعَمر هو العُمر، وليس ذلك بصفة لله تعالى؛ إذ لا يوصف بأنه ذو عُمر بإجماع من الأمة. فوجه قوله في لَعَمْرُ اللهِ: إنها يمين، هو أن الحالف بذلك محمول على أنه أراد بعَمر الله بقاء الله تعالى ...، وذهب أصبغ إلى قول من أثبته صفة لله فحقَّق القول بأن ذلك يمين، وهو مثل ما في المدونة لابن القاسم"[4].

أما الحنفية فقد كان اتفاقهم واضحًا على أنه يمين، وفُسِّر عندهم من جهتين: إحداهما أن عادة العرب جرت قسَمًا بهذا اللفظ، وهو كثير في أشعارهم، ومن ثم فلا حاجة لإرادة اليمين فيه؛ لأنه لا احتمال في اللفظ بغير اليمين، والنية إنما تعمل في اللفظ المحتمل. والأخرى أن العمر هو البقاء، وهذا من الصفات الذاتية لله تعالى، فصار قولهم: وعمر الله، كقولهم: وبقاء الله، ولا فرق في هذا المعنى بين فتح العين وضمّها، غير أن القسَم اقتصر في استعماله على الفتح، فلا يجوز فيه الضم[5].

(1) التوضيح "شرح مختصر ابن الحاجب" للشيخ خليل بن إسحاق الجندي، ج2، ص710.

(2) والموازية مفقودة، لم يصلنا منها سوى بعض القطع غير المحققة حتى الآن، وقول ابن المواز: "ولا يعجبني أن يحلف بذلك أحد" صريح له في: الجامع لمسائل المدونة لابن يونس، تحقيق: مجموعة من الباحثين بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1434هـ 2013م، ج6، ص358. وانظر: التبصرة للخمي، ج4، ص1674. والنوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لابن أبي زيد القيرواني، ج4، ص15-16. والتنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة للقاضي عياض، تحقيق: د. محمد الوثيق، و د. عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1432هـ 2011م، ج2، ص448. ومناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها للرجراجي، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، وأحمد بن عليّ، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، ودار ابن حزم، بيروت، ط1، 1428هـ 2007م، ج3، ص138-139. ولقد بنيت ترجيحي على هذه الإحالات، وعلى قول ابن القاسم المذكور آنفًا في المدونة: "لم أسمع من مالك فيها شيئًا"، وإنما الذي ورد فيها أنه كان يكره الأيمان بغير الله، نحو: وحياتي وحياتك وعيشي وعيشك، فقال: "هذا من كلام النساء وأهل الضعف من الرجال، فلا يعجبني هذا ... من حلف فليحلف بالله، وإلا فلا يحلف" المدونة الكبرى، ج1، ص583. وكذا فالإمام مالك لم يعلِّق على صيغة "لَعَمْرُ اللهِ" في الموطأ وقد رواها في موضعين منه، أحدهما على لسان أبي هريرة، والآخر على لسان الفاروق عمر أمير المؤمنين رضي الله عن الجميع. انظر: الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس، برواية يحيى بن يحيى الليثي، وعليه زيادات رواية أبي مصعب الزهري المدني، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: كُلال حسن عليّ، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق وبيروت، ط1، 1434هـ 2013م، ص199، 270.

(3) جامع الأمهات لابن الحاجب، أو مختصر ابن الحاجب الفرعي، تحقيق وتعليق: أبي الفضل بدر العمراني الطنجي، منشورات محمد عليّ بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ 2004م، ص126.

(4) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لابن رشد، ج3، ص174-175.

(5) انظر: التجريد للقدوري، دراسة وتحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، و أ.د. محمد أحمد سراج، و أ.د. عليّ جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط2، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، ج12، ص6411-6412. والمبسوط للسرخسي، ج7، ص25، ج8، ص132. وفتح القدير على الهداية لابن الهمام، علَّق عليه وخرَّج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق

وكذلك استقر القول عند الحنابلة بأنه يمين وإن لم ينو، هذا ظاهر المذهب مطلقًا، وعليه جماهير الأصحاب[1]، فقد رجَّح ابن قدامة في قائل: لَعَمْرُ اللهِ "أنه أقسم بصفة من صفات ذات الله، فكان يمينًا موجبًا للكفارة، كالحلف ببقاء الله تعالى، فإن معنى ذلك: الحلف ببقاء الله تعالى وحياته ...، وأما احتياجه إلى التقدير فلا يضر؛ فإن اللفظ إذا اشتهر في العرف، صار من الأسماء العرفية، ويجب حمله عليه عند الإطلاق دون موضوعه الأصلي، على ما عُرف من سائر الأسماء العرفية، ومتى احتاج اللفظ إلى التقدير وجب التقدير له، ولم يجز اطّراحه، ولهذا يُفهَم مراد المتكلم به من غير اطّلاع على نية قائله وقصده، كما يُفهَم أن مراد المتكلم بهذا من المتقدمين القسَم"[2].

وأما إضافة العمر إلى غير الله تعالى، كقول القائل: لَعَمْرِي، ولَعَمْرُك، فليس بيمين عند جلّ الفقهاء؛ "لأنه أقسم بحياة مخلوق، فلم تلزمه كفارة، كما لو قال: وَحَيَاتِي؛ وذلك لأن هذا اللفظ يكون قسَمًا بحياة الذي أضيف إليه العمر، فإن التقدير: لَعَمْرُكَ قَسَمِي، أو مَا أُقْسِمُ بِهِ"[3]. وقد جاء في المدونة: "قال لي مالك في (أَشْهَدُ) و(لَعَمْرِي) ليستا بيمين"[4]، وسُئل الإمام أحمد بن حنبل: "يُكرَه لَعَمْرِي وَلَعَمْرُكَ؟ قال: ما أعلم به بأسًا"[5]، بل ورد قول "لَعَمْرِي" على لسانه في أكثر من مسألة[6]. وقال ابن راهويه الشافعي: "تركه أسلم؛ لما قال إبراهيم [النخعي]: كانوا يكرهون، ويقولون ليقل: لَعَمْرُ اللهِ"[7].

وقيل في "لَعَمْرِي": يمكن أن يُحمل على حذف مضاف، والتقدير: لَوَاهِبُ عَمْرِي، وكذا أمثاله، ويمكن أن يكون المراد بذلك مجرَّد التعبير بصورة القسَم لتوكيد مضمون الكلام وترويجه فقط؛ لأنه أقوى من سائر المؤكدات، وأسلم من التوكيد بالقسَم على الحقيقة بالله تعالى لوجوب البر به، ومن ثم فليس الغرض منه اليمين الشرعية ولا يراد به تعظيم غير الله، وعلى هذا الوجه لم يُرَ بأس فيه، وشاع استعماله بين العلماء[8].

بل جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قولًا وإقرارًا، وكذا عن بعض أصحابه وتابعيه - رضي الله عنهم – في نصوص جمع جُلّها الشيخ حمّاد الأنصاري - رحمه الله - في رسالته: "الإعلان بأنَّ لَعَمْرِي ليستْ من الأيمان"[9]، وبناءً على تلك النصوص رأى لَعَمْرِي يمينًا لغوية لا شرعية، وعلّل رأيه أيضًا بخلوّ هذا التعبير من حروف القسَم المعروفة المحصورة في الواو والباء والتاء، ولعدم الكفّارة على مَن

غالب المهدي، منشورات محمد عليّ بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424ه 2003م، ج5، ص69-70.

(1) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، ج27، ص441-442. رغم اختيار أبي بكر من متقدمي الحنابلة لشرط القصد أو النية. انظر: نفسه، ج27، ص433. والمغني لابن قدامة، ج13، ص455.

(2) المغني لابن قدامة، ج13، ص455-456. وانظر: كشاف القناع عن الإقناع للبهوتي، ج14، ص386.

(3) المغني لابن قدامة، ج13، ص457. وروى أن الحسن البصريّ جعل "لَعَمْرِي" يمينًا عليه كفّارة.

(4) المدونة الكبرى للإمام مالك رواية الإمام سحنون عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، ج2، ص338.

(5) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية برواية إسحاق بن منصور المروزي، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1425هـ 2004م، ج9، ص4893، مسألة (3592).

(6) انظر: حاشية السابق نفسه، ص4893-4894.

(7) السابق نفسه، ص4894.

(8) حاشية ابن عابدين، ج1، ص17. نسب هذا الرأي إلى حسن جلبي صاحب حاشية المطول، ولم أجدها مطبوعة.

(9) رسائل في العقيدة لأبي عبد اللطيف حماد بن محمد الأنصاري، ص120-135.

أقسم به، فما هو سوى جري على رسم اللغة[1]، كغيره من العبارات التي صارت جارية على اللسان لتوكيد أو تعجب أو استعطاف أو استنكار من غير قصد لما يوهم ظاهرها، ومنها قول الناس: ويلك، وثكلتك أمك، ورغم أنفك، وتربت يداك، وقاتله الله، وغير ذلك مما يفسره سياقه.

ولعلّه في هذا من قبيل لغو اليمين بالنظر إليه على أنه مما يجري على اللسان بغير قصد؛ لقول الله تعالى: (لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ) [البقرة: 225]، وفيه ما جاء عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها – من "قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللهِ، وَبَلَى وَاللهِ"[2]، في صلة الكلام دون قصد. ومن ثم فالتوجيه في قول القائل "لَعَمْرِي": "إنْ أراد القسَم مُنع، وإلا فلا، كما يجري على اللسان مما لا يُراد به حقيقة معناه"[3].

وأما قول: عَمْرَكَ اللَّهَ، كما جاء في خبر رسول اللَّه - صلى اللَّه عليه وسلم - عندما اشترى من أعرابي حمل خبطٍ [مما تُعلف به الإبل]، فخيَّره، فقال الأعرابي: "عَمْرَكَ اللَّهَ بَيِّعًا!"[4]، ومثله قول الشاعر:

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا عَمْرَكَ اللَّهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

فقد قيل: هو مثل قوله: نَشَدْتُكَ اللَّهَ، ولهذا يُنصب اسم اللَّه تعالى فيه[5]. وقيل: معناه بإقرارك له بالبقاء، فينبغي ألا ينعقد يمينًا؛ لأنه حلف بفعل المخاطب وهو إقراره واعتقاده[6]. والواضح في الشاهدين معنى الدعاء بطول العمر، والتقدير: أسألُ اللهَ أن يُطيلَ عمرَك.

الخاتمة:

ناقش البحث في عرضه السابق مسألة من المسائل البينية التي تعددت جهات النظر فيها بين علوم ثلاثة: اللغة والنحو والفقه، فتلاقت كثيرًا وتباعدت قليلًا، وفي الآتي إيجاز لما خلص إليه البحث:

1. كانت مسألة القسَم بالعَمر من المسائل التي غلب فيها السماع على القياس في اللغة والنحو.
2. كشف البحث عن صيغ عديدة لهذه المسألة تتفاوت في الاستعمال والمعنى والإعراب، فقد يضاف العمر إلى اسم ظاهر، نحو: "لَعَمْرُ اللهِ"، وقد يضاف إلى ضمير، نحو: "لَعَمْرِي" أو "لَعَمْرُك"، وقد يُجمع بين كاف الخطاب ولفظ الجلالة مع العمر مصدرًا عاملًا عمل الفعل، نحو: "لَعَمْرُك الله". كل هذه الصيغ باللام، وقد تأتي خالية منها، ومع عدمها قد تأتي مسبوقةً بالباء أو الواو مذكورة أو

(1) انظر: السابق نفسه، ص113. ويبدو لي أنْ لا وجه للتعليل بخلوّ هذا التعبير من حروف القسم المذكورة؛ لأنه نوع من القسم بالأسماء لا الحروف، مثل يمين الله وغيره، وقد جاء فيه "لَعَمْرُ اللهِ"، وهو معروف في النحو؛ لذا يكفي التعليل بعرف الاستعمال الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن بعض الصحابة والتابعين رضي الله عن الجميع، والعادة محكمة، والله أعلم.

(2) صحيح البخاري، ج6، ص52، حديث رقم (4613).

(3) معجم المناهي اللفظية، ويليه فوائد في الألفاظ للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1417هـ 1996م، ص471.

(4) صحيح سنن ابن ماجة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1417هـ 1997م، ج2، ص218-219، حديث رقم (1791). والحديث حسن عنده. وصحيح في: المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة وبيروت، ط1، 1435هـ 2014م، ج3، ص243، حديث رقم (2341).

(5) انظر: المغني لابن قدامة، ج13، ص457.

(6) انظر: فتح القدير على الهداية لابن الهمام، ج5، ص75.

محذوفة، والحذف أكثر استعمالًا، وقد تأتي على الفعلية فيقال: "عَمَّرَك اللهُ" أو "عَمَّرْتُك اللهَ"، وهي قليلة يغلب عليها التمثيل.

3. تجلّى في هذه المسألة دور سياق الكلام بعدِّه ركنًا من أركان الاستعمال اللغوي، مع بعض عناصره الكاشفة عن المعنى كالعلامة الإعرابية والصيغة والذكر والحذف والقصد والعرف.
4. الأصل في معنى العَمر أنه الحياة أو البقاء، كان هذا أكثر ما جاء في استعمال العرب وحظي باتفاق العلماء، ثم خرج عن هذا الأصل مجيئه بمعنى العبادة فيما روى ابن الأعرابي، فلعلّ هذه الرواية تكشف عن جانب دلالي للهجة قديمة من لهجات اللغة العربية.
5. ترجّح في أثناء المبحث النحوي أن العَمر في صيغة "لَعَمْرُ اللهِ" مبتدأ محذوف الخبر، وليس العكس، وأن اللام فيها لام ابتداء، وليست لام قسَم، وإن كانت داخلة على المقسَم به. وكذا كان التوجيه النحوي في صيغة "لَعَمْرِي" أو "لَعَمْرُك".
6. تكاملت العلوم الثلاثة في تناول هذه المسألة حيث استعان اللغويون بتوجيهات نحوية في معاجمهم، كما كان عند الأزهري وابن سيده وابن منظور وغيرهم، ووظف النحويون المعنى اللغوي للعمر وتصريفاته في توجيه صيغه المختلفة، وأشار الفقهاء إلى معنى العمر وشواهده في اللغة وتوجيهه النحوي في باب القسَم.
7. من رأى إنكار القسَم بعمر الله أو حكم عليه بأنه مكروه فإن رأيه يخالف الشائع وما غلب الاتفاق عليه في اللغة والنحو والفقه، وقد صرَّح بهذا الرأي ابن رشد الجدّ من الفقهاء، وأشار إليه الأزهري ومَن تابعه في موضعه من اللغويين، وقبّحه أبو حيان من النحويين، وتجاهله كثير من العلماء. وهو راجع إلى اختلاف في الاعتقاد أو توهّم في فهم معنى العمر عند إضافته إلى لفظ الجلالة.
8. ظهر أثر القصد أو النيّة في الحكم على قول "لَعَمْرُ اللهِ" عند الفقهاء، وكان هذا الأثر كبيرًا عند الشافعية، متوسطًا عند المالكية، قليلًا غير ظاهر عند الحنابلة؛ وذلك في الغالب نتيجة اختلاف بعض الفقهاء في فهمهم لمعنى العمر وإضافته إلى الله سبحانه.
9. إضافة العمر إلى غير الله كقول القائل "لَعَمْرِي" و"لَعَمْرُك" قسَم عند اللغويين والنحويين، وليس بيمين عند جلّ الفقهاء؛ لأنه أقسم بحياة مخلوق، وخير توجيه له أن المراد به مجرَّد التعبير بما يؤكد مضمون الكلام، فهو مما يجري على اللسان بغير قصد للقسَم، وهنا تتجلّى أهمية النيّة أو القصد في ضبط المسألة عامة.
10. صيغة "عَمْرك الله" عند بعض اللغويين وبعض النحويين تحتمل القسَم، وعند الجميع تحتمل التذكير بالله مناشدةً للمخاطب أو الدعاء له تلطُّفًا، والمعنى الثاني أرجح؛ لأنها لا تجاب بما يجاب به القسَم إذ يكون ما بعدها طلبًا لا يحتمل التصديق أو التكذيب ولا يحسن معه الحنث أو البرّ، ولأن القسَم إن كان فلا يكون بالصيغة نفسها بقدر ما هو بالحرف المحذوف قبلها، هذا إلى جانب أن القسَم حينئذ سيكون بفعل المخاطب؛ ولذا فلا قسَم هنا باتفاق الفقهاء مع قلّة وقوفهم على هذه الصيغة.
11. ظهر في أثناء المبحث الفقهي مراعاة العرف في استعمال العمر بنظرتين مختلفتين بين السعة والضيق، فقد رأى بعض الشافعية كالماوردي أن "لَعَمْرُ اللهِ" لا تكون يمينًا إذا لم يرد قائلها يمينًا؛ لأن لفظ العمر صار في العرف مستعملًا في غير الأيمان بإضافته إلى غير الله تعالى نحو "لَعَمْرِي" بين العباد، وهذه نظرة واسعة تعمّ اللفظ بكل صيغه التي جرت على ألسن الناس، في حين أن بعض الحنابلة كابن قدامة نظر إلى عرف الاستعمال مقتصرًا على إضافة العمر إلى الله تعالى، ومن ثم حكم في صيغة "لَعَمْرُ اللهِ" بأنها يمين من غير اطلاع على نيّة قائلها. وإذا كان عرف الشرع اقترن بهذه

المسألة في قول الله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)، فقد يُرى محتملًا؛ لأن قسَم العباد ليس كقسَم الله سبحانه، فله - عز وجل - أن يقسم بما شاء من مخلوقاته، ولا يجوز لعباده ذلك.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أسنى المطالب شرح روض الطالب لزكريا الأنصاري، ضبط نصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ 2000م.
- الألفاظ "أقدم معجم في المعاني" لابن السكيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1998م.
- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وتخريج: د. رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، 1422هـ 2001م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١٣هـ ١٩٩١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط1، 1415هـ 1995م.
- انظر معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1420هـ 2000م.
- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط1، 1436هـ 2015م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد عليّ الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، ١٤٢٠هـ.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، تحقيق: أ. محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1412هـ 1992م.
- البناية شرح البداية لبدر الدين العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ 2000م.
- البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني اليمني، اعتنى به: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط1، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لابن رشد، تحقيق: د. محمد حجي، و أ. أحمد الحبابي، وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ 1988م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق: د. حسين نصار، وآخرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1394هـ 1974م.
- التبصرة للخمي، دراسة وتحقيق: د. أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1432هـ 2011م.

- التجريد للقدوري، دراسة وتحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، و أ.د. محمد أحمد سراج، و أ.د. عليّ جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط2، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي، روجعت وصححت على عدّة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1357هـ 1983م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، حقَّقه: أ.د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1420هـ 2000م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1410ه1990م.
- التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة للقاضي عياض، تحقيق: د. محمد الوثيق، و د. عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1432هـ 2011م.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ومحمد عليّ النجار، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1384هـ 1964م.
- توجيه اللمع لابن الخبّاز "شرح كتاب اللمع لابن جني"، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1423هـ 2002م.
- التوضيح "شرح مختصر ابن الحاجب" للشيخ خليل بن إسحاق الجندي، حقَّقه وضبطه ووثَّق نصوصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: أبو الفضل الدمياطي، وأحمد بن عليّ، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، ودار ابن حزم، بيروت، ط1، 1433هـ 2012م.
- جامع الأمهات لابن الحاجب، أو مختصر ابن الحاجب الفرعي، تحقيق وتعليق: أبي الفضل بدر العمراني الطنجي، منشورات محمد عليّ بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ 2004م.
- الجامع لمسائل المدونة لابن يونس، تحقيق: مجموعة من الباحثين بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1434هـ 2013م.
- الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ 1985م.
- جمهرة اللغة لابن دريد، حقَّقه وقدَّم له: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ 1992م.
- حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار"، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط2، 1386هـ 1966م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د.ت.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي للماوردي "وهو شرح مختصر المزني"، تحقيق وتعليق: الشيخ عليّ محمد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ 1994م.

- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد عليّ النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1999م.
- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد جبّار المعيبد، مكتبة الأندلس، بغداد، 1389هـ 1969م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1985م.
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيّات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان عمارة بن عقيل، جمعه وحقَّقه: شاكر العاشور، ساعدت وزارة الإعلام على نشره، بغداد، ط1، ١٩٧٣م.
- الذخيرة للقرافي، تحقيق: د. محمد حجي، و أ. محمد بو خبزة، وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م.
- رسائل في العقيدة لأبي عبد اللطيف حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة الفرقان، د.م، د.ت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ 1974م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ١٤١٢هـ 1992م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ 2000م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ 1980م.
- شرح التسهيل لابن عقيل "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار الفكر، دمشق، ط1، ١٤٠2هـ 1982م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط1، 1410هـ 1990م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حقَّقه وقدَّم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ 1982م.
- شرح المفصّل لابن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ 2001م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1419هـ 1998م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط1، 1371هـ 1952م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيد عليّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ٢٠٠٨م.
- شرح مختصر الطحاوي "في الفقه الحنفي" للجصاص، تحقيق: د. عصمت الله عنايت الله محمد، و أ.د سائد بكداش، و د. محمد عبد الله خان، و د. زينب محمد حسن فلاتة، دار البشاير الإسلامية، بيروت، ودار السراج، المدينة المنورة، ط1، 1431هـ 2010م.

- شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح، دراسة وتحقيق: د. محمد بلال بن محمد أمين، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1432ه 2011م.
- الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
- صحيح البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه"، تشرّف بخدمته والعناية به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ.
- صحيح سنن ابن ماجة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1417هـ 1997م.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ1991م.
- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعي القزويني، تحقيق وتعليق: الشيخ عليّ محمد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ 1997م.
- العشرات في غريب اللغة لأبي عمر الزاهد، برواية ابن خالويه، حقَّقه وعلَّق عليه: د. يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1984م.
- العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: عبد السلام هارون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- فتح القدير على الهداية لابن الهمام، علَّق عليه وخرَّج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق غالب المهدي، منشورات محمد عليّ بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424ه 2003م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرّد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
- كشاف القناع عن الإقناع للبهوتي، تحقيق وتخريج وتوثيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، الناشر: وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ط1، 1429هـ 2008م.
- اللامات للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ 1985م.
- لسان العرب لابن منظور، تحقيق: عبد الله عليّ الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- المبسوط للسرخسي، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ 1993م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ 2001م.

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- المخصص لابن سيده، قدَّم له: د. خليل إبراهيم جفّال، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، ويليها مقدمات ابن رشد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ 1994م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق: فؤاد عليّ منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية برواية إسحاق بن منصور المروزي، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1425هـ 2004م.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة وبيروت، ط1، 1435هـ 2014م.
- معاني الحروف للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدّة، ط2، 1401هـ 1981م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- معجم المناهي اللفظية، ويليه فوائد في الألفاظ للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1417هـ 1996م.
- معجم ديوان الأدب للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، ط2، 1399هـ 1979م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1423هـ 2002م.
- المغني لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط3، 1417هـ 1997م.
- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط4، ١٤٣٠هـ 2009م.
- المفصّل في علم العربية للزمخشري، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ط1، 1425هـ 2004م.
- المقتضب للمبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ 1994م.

- مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها للرجراجي، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، وأحمد بن عليّ، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، ودار ابن حزم، بيروت، ط1، 1428هـ 2007م.
- الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، طباعة ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1406هـ 1986م.
- الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس، برواية يحيى بن يحيى الليثي، وعليه زيادات رواية أبي مصعب الزهري المدني، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: كُلال حسن عليّ، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق وبيروت، ط1، 1434هـ 2013م.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي، ومعه حاشية الشبراملسي وحاشية المغربي الرشيدي، دار الفكر، بيروت، 1404هـ 1984م.
- نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني، حققه وصنع فهارسه: أ.د. عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، جدة، ط1، 1428هـ 2007م.
- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، و د. محمد حجي، وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999م.

Swearing by Life between Linguists, Grammarians, and Jurists

Dr. Hatim Muhammad Muhammad Mustafa

Dept. of Grammar, Morphology and Prosody
Faculty of Dâr El'Uloom, Minia University
hatimmustafa2@gmail.com

Abstract

The research aimed to clarify the issue of swearing by life, through analyzing and authentication it between linguists, grammarians, and jurists, and to clarify the integration of the three fields in looking at this issue, and to syntactic and semantic distinguish between its many forms. According to the descriptive method. The research came in three sections dealt with swearing by life: the first in language lexicons, the second in syntax, and the third in jurisprudence (Fiqh). After discussing this intersectional issue, the research concluded that there are multiple points of view in it among the three fields, so they converged a lot and diverged a little, this issue was one of the issues in which listening predominated over analogy rules in language and syntax, and many forms appeared in it that varied in usage, meaning, syntax, and jurisprudence (Fiqh).

Keywords: Swearing, La'amru allah, La'amruk, La'amri, Amrak allah.